المجتمع والمحاسبة

الأستاذ عبدالعزيز الراشد لـ "الرياض":

لن يتوقف إعداد المعايير المحلية، والمتوقع في ضوء تقارب المصالح، أن تتقارب المعايير ولا تتطابق

كل الدول المتقدمة تعد معايير المحاسبة المالية محلياً وتتأثر مقومات المهنة بشكل مباشر بالبيئة التي تصدر فيها

لقاء: عبدالله الشماسي

■ معايير المحاسبة الدولية لن تحل محل معايير المحاسبة المالية المحلية ومن ثم فإن اعداد معايير المحاسبة المالية لن يتوقف ولكن المتوقع وفي ضوء تقارب المصالح واحتياج كل بلد لموارد مالية قد تكون موجودة في بلد قد تتقارب المعايير التي يتم الأخذ بها هذا ما اوضحه الأستاذ عبدالعزيز الراشد لجريدة «الرياض» حيث كان لنا هذا الحوار:

لقد طرحت جريدة «الرياض» اربعة اسئلة للاجابة عليها من خلال تجربتي، ومعاصرتي لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة «المهنة» في المملكة العربية السعودية، وقبل ان ابدأ بالاجابة، اود ان اقدم للقارىء غير المتخصص تعريفا عاما بالمهنة من خلال بيان دورها.. «يتم من خلال المحاسبة تحديد قيم العمليات المالية الواجب تسجيلها في السجلات المحاسبية، ومتى وكيف يتم التسجيل فيها وايصال المعلومات - التقارير المالية - لمستخدميها. وحيث ان هذه التقارير من اهم ما يعتمد عليه متخذو القرارات الاقتصادية (مثل: بيع وشراء الاسهم والحصص، التعامل تجاريا مع المنشأة، تقييم اداء الإدارة) فإن لها اثراً بالغاً على اقتصاد البلاد وثروة العباد. وقد تطلب اهمية دور المحاسبة ايجاد «المراجعة» التي يتم من خلالها قيام «المحاسبين القانونيين» بصفتهم مراجعين خارجيين مستقلين عن المنشأة بمراجعة ما يقوم به محاسبو المنشأة لاضفاء ثقة اكبر على التقارير المالية».

علماء المحاسبة وممارسوها والمهتمون بها يؤكدون سلامة منهج تطوير المهنة الذي سارت عليه المملكة منذ ١٥ عاماً وجعلتها رائدة في هذا المجال

اعتماد معايير المحاسبة والمراجعة نص مطلق في نظام الهيئة وإصدار المعايير من جهة واحدة يمنع تضاربها وعدم انسافها

الهيئة تنظم المهنة وتراقب أداء منسوبيها، وتصدر مقوماتها وتنشرها

تم إعداد مقومات المهنة من خلال منهج مدروس بعناية فائقة

الجمعية سباقة لتطوير الفكر المحاسبي وتلمس الأفكار الجديدة

● «الرياض»: بصفتكم احد المعاصرين لتطور مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة هل لكم ان تعطونا لمحة مختصرة عن هذا التطور؟

- الراشد: يثير هذا السؤال الشجون، لسهر يصوبي في الوراء اكثر من عشرين سنة، ويذكرني بما حدث فيها من امور تتعلق بتطوير المهنة في المملكة. ويسعدني بادىء ذي بدء ان ارى هذا الاهتمام بتطوير المهنة. فقبل عشرين سنة لم يكن ذلك الاهتمام موجوداً، ولم يكن من يشاء على النحو الذي نراه حالياً، وكنا نعمل على جذب من يستطيع المساهمة في التطوير بكل السبل، وكان ذلك من المهام الشاقة المسهرة، ويسعدني ان ارى كثيرا من يتبنى التطوير حالياً، والامر للجميع التوفيق.

ويحمل هذا السؤال في طياته ايضا ما يتطلب النظر في جوانب تاريخية، ولكنه سيسير شيئا فهي تلتقي وكل معاصريها احياء يرزقون، ومن مشهور ان الذين في المملكة غير العاملة مسجلة بالمستشارين القانونيين المتخصصين.... وكلها تسعى لتطوير نفسها، كما ان المحاسبين شهوتهم المشاركة باستمرار التطوير. اما الى يستفيد الجميع من هذه التجربة بالاخذ بأوجه القوة وتجنب أوجه الضعف، وآمل من الله ان يكون فيها النفع للبلاد والعباد، والا يحرم من ساهم في التطوير أجرهم، وأجر من يستفيد من منهجهم يدفع إلى يوم القيامة.

يؤرخ للتحولات الاجتماعية ومنها تطور الذهن على مهنة المحاسبة والمراجعة، بوقائع محددة حدثت في تاريخ معين، رغم ما في ذلك من عدم الواقعية، حيث ان التطور يحدث قبل الواقعة وأحيانا لسببها بوقت طويل، ولكن لا يظهر سبيل لكثر موضوعية، وقد اوردت الاجابة في خمسة اقسام على اساس اعتبر الوقائع التي شاركت فيها على تطوير المهنة من وجهة نظري، ولن يشمل ما يلي كل الوقائع ولا كل من شاركوا في تطوير المهنة لا استحالة ذكرهم جميعا فأرجو منهم الحظوة معذرة.

- القسم الاول: الدراسة المقارنة لعدة دول للتحديد المقومات اللازم توافرها لتطوير المهنة مرجب/ ١٤٠٠هـ (١)، وندوة قسم المحاسبة الاولى في جامعة الملك سعود، جمادى الاولى ١٤٠١هـ (٢) يعني هذا الرقم وما يتالاه مرجع المعلومة الذي سيرد في نهاية هذه الاجوبة.

- القسم الثاني: مناقشة منتجات مقومات المهنة المقترحة للمملكة «محرم/ ١٤٠٣هـ» والندوة الثانية لقسم المحاسبة في جامعة الملك سعود عن سبل تطوير المهنة «ذو ربيع الاول/ ١٤٠٣هـ» (٣)

- القسم الثالث: اصدار وزارة التجارة العدد من مقومات المهنة للاسترشاد «١٤٠٦هـ» ثم للالتزام «١٤١٠هـ» (٤).

- القسم الرابع: الفترة الانتقالية ١٤٠٧هـ الى ١٤١٢هـ.

- القسم الخامس: صدور نظام المحاسبين القانونيين في عام ١٤١٢هـ الذي انشأ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين «٥».

١- القسم الاول: الدراسة المقارنة لعدة دول لتحديد المقومات اللازم توافرها لتطوير المهنة مرجب/ ١٤٠٠هـ، وندوة قسم المحاسبة الاولى في جامعة الملك سعود جمادى الاولى/ ١٤٠١هـ.

● ورد على صفحة ١٢٥ من الكتاب «٥» الذي اصدرته وزارة التجارة عن المهنة عنوان «اهداف ومعايير المحاسبة المالية ومعيار العرض والافصاح العام» ان فكرة التطوير تم مناقشتها في عام ١٣٩٩هـ مع سعادة وكيل الوزارة في حينه الاستاذ يوسف العثمان على انه اورده تفصيله في الكتاب المشار إليه، والاقدر ان مناقشتي مع سعادة كانت سابقة على تبنيها تشخيص اوجه التطوير المطلوبة على نحو يمكن من معالجتها بشكل مباشر، كما جاء فيها ان الوزارة طلبت من مكتب الراشد محاسبون ومراجعون قانونيون، ما تكتب اعداد مذكرة تشخيص اوجه القصور ومتطلبات التطوير بصفة عامة، وان تكتب اعدها بمشاركة من معالي أ. د. عبدالله محمد الفيصل، وان تلك المذكرة اعدت للوزارة وان الوزارة طلبت من «المكتب» بعد مناقشتها ان يعد تصورا اكثر تفصيلا عما يجب القيام به لتطوير المهنة، وقد قام بذلك وقسم تطوير المهنة الى مراحل كما هو ظاهر على صفحة «١٢٦» وما بعدها من كتاب وزارة التجارة «٥» هي:

- المرحلة الاولى: دراسة مقارنة لمقومات المهنة في ثلاث دول هي «الولايات المتحدة الامريكية، جمهورية المانيا الاتحادية، الجمهورية الفرنسية».

- المرحلة الثانية: تطوير واختيار مقومات المهنة في مجال المحاسبة والمراجعة والتنظيم الداخلي.

وقد سلم الكتاب تقرير المرحلة الاولى للوزارة في عام ١٤٠١هـ وجاء في «٢٩٨» صفحة، وشمل مقومات المهنة في تلك الدول، ونبذة عن تجاربها وتحديد مقومات تطوير المهنة في المملكة، واقتراح اسلوب التطوير وما شملت مقومات المهنة اللازم توافرها لتطويرها ما يلي:

- معايير المحاسبة المالية، التي يجب على المنشآت الالتزام بها ويجب على المحاسب القانوني التأكد من التزامها بها.

- ومعايير المراجعة، التي على المحاسب القانوني ان يلتزم بها عند قيامه بالمراجعة.

- معايير لسلوك المحاسب القانوني، تضبط هيئة سلوكية والحد الادنى لاعداده العلمي والعملي ونوعية عمله ومسؤولياته تجاه الآخرين.

- التنظيم الداخلي للمهنة، يحقق دورا اساسيا في تحديد وتطوير مقوماتها وخبرة اعضائها والرقابة على اعمالهم وزيادة جدوى خدماتهم للمجتمع.

وقد تم تدارس منتجاتها في اجتماعات متعددة عام ١٤٠٠/١٤٠١هـ مع المسؤولين في الوزارة منها ما هو برئاسة معالي الوزير في حينه الدكتور سليمان السليم ووكيل الوزارة في حينه الدكتور عبدالرحمن الراشل، ومشاركة من مسؤولين في الوزارة في حينه رشيد الاستاذ منير العتيبي، والاستاذ جميل عبدالرزاق والاستاذ عبدالمجيد صادق نجيب.

● ثم عقد ندوة قسم المحاسبة الاولى «٢» في جامعة الملك سعود في عام ١٤٠١هـ، وشاركت الندوات اهم واكبر التجمع الذي يصل بالمهنة من اساتذة الجامعات والمحاسبين القانونيين وغيرهم. وقد توالى عقدها بعد ذلك كل سنتين تقريبا، وجرى خلالها مناقشة مقومات تطوير المهنة وشملت توصياتها ما نصه:

- اتفق الجميع على ضرورة ايجاد معايير المحاسبة ومعايير المراجعة عن طريق الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة وصهرها لتلائم ظروف المملكة وتوصيلها للمستفيدين واجراء رقابة فعالة على الالتزام بها وانها اساس جوهري لرفع مستوى المهنة.

- يهتم اعداد المعايير الفنية في التصميم ما توصلت إليه الدول المتقدمة بعد سيرها في بيئتها الظروف الخاصة بالمملكة.

- رأى تكليف لجنة خاصة لتنفيذ التوصيات هم د. خليل عبدالفتاح كردي، أ. عبدالعزيز الراشد، أ. عبدالعزيز ابو حميد، د. عبدالله العبدالقادر.

٢- القسم الثاني: مناقشة منتجات مقومات المهنة المقترحة للمملكة «محرم/ ١٤٠٣هـ» والندوة الثانية لقسم المحاسبة في جامعة الملك سعود عن سبل تطوير المهنة «ربيع الاول/ ١٤٠٣هـ» (٣)

● بدأت المرحلة الثانية وسعيها اعداد مقومات المهنة التي تم الاتفاق مع الوزارة على اعدادها في هذه المرحلة باهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها، ومعيار العرض والافصاح العام، ومعايير المراجعة، والتنظيم الداخلي للمهنة، وتم الاعداد من خلال منهج مدروس بعناية فائقة، لاهمية التنموية في دعم المنتجات في تطوير الاجتماعية، وقد شارك فيها العديد من المختصين من الجانب العربي وسعوديين وظهر على صفحة «١٣٧» من كتاب الوزارة «٥» تفصيل عن ذلك، ومن السعوديين الذين شاركوا بشكل مباشر «منتظم» د. عبدالله محمد الفيصل وكان تركيزه على المراجعة، وأ. د. عبدالرحمن الحميد وكان تركيزه على المحاسبة المالية، والدكتور عبدالله النيف وكان تركيزه على التنظيم الداخلي. كما شارك الاستاذ يوسف الغبارة في التنظيم للمشروع ودراساته ومتابعته. وانتهت هذه المرحلة بطرح مقترحات متعددة تبين منها ضرورة مشاركة جهات حكومية اخرى في مهمة التطوير.

● ثم التعاون ما بين الوزارة والمكتب اجراء اتصالات متعددة مع المسؤولين في الجهات الحكومية ذات الصلة المباشرة بالمهنة، وجرى اجتماع في معهد الادارة العامة في الرياض في محرم عام ١٤٠٢هـ حضره معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني في حينه الاستاذ محمد ابا الخيل وكلاء الوزارة، ومعالي وزير التجارة في حينه الدكتور سليمان السليم ومسؤولون فيها، ومعالي محافظ مؤسسة النقد في حينه الشيخ عبدالعزيز القريشي ونوابه، وقد قدم فيه فريق تطوير المهنة الوارد ذكرهم على صفحة «١٢٦» وما بعدها «٥» المقترحات التي تم التوصل إليها في الاجتماع.

وقام المعهد مشكورا بتوفير ترجمة فورية، كما سجل وقائع الاجتماع على شريط فيديو، وقد جرى في الاجتماع تداول المقترحات على نحو مطول، وشهد الاجتماع حماسا مستوعبا ما بين الحضور قبل ما توصله فريق التطوير، وانتهى الاجتماع بقرار لم يكن متوقعاً وهو الا يصدر مقترحات، وانما تعد المقترحات على شكل مشاريع انظمة او معايير محاسبية او ادلة يتم مناقشتها واصدارها بالارادة القانونية اللازمة في المملكة لكي يتم الاستفادة منها في اسرع وقت ممكن.

والعود بالذاكرة إلى ذلك الاجتماع وكيف كان شعور الفريق بالفرحة غامراً معا حدا بالفريق بالموافقة على القيام بمهامه طلبه، رغم اختلافه مما كان متفائلاً له. واستطيع القول بعد مضي هذه السنين ان هذا الاجتماع يشكل في جوهره احد اهم الاختلافات الحقيقية الهامة لتطوير المهنة. وقد عاد الفريق كل منه ليبادر بما التزم به، فقد انتهت ندوة الشعور بتحقيق الهدف، وبدأت فترة مواجهة واقع التزام المكتب.

● اعد المكتب مقومات المهنة حسبما اتفق عليه في الاجتماع السابق ذكره، وشملت ثلاثة مواضيع هي:

الاول: اهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها ومعيار العرض والافصاح العام (١).

الثاني: معايير المراجعة (٢).

الثالث: التنظيم الداخلي للمهنة، وشملت محتوياته ما يلي:

- الجزء الاول: نظام المحاسبين القانونيين.

- الجزء الثاني: التنظيم الداخلي لمعهد المحاسبين القانونيين، وشمل مواضيع منها:

- بيان اهم واجبات اللجان العاملة ضمن المعهد ومختصر الاسلوب عملها.

- قواعد سلوك وآداب المهنة.

- برنامج مراقبة توعية اداء المحاسبين القانونيين.

- تأهيل المشاركة بين محاسب قانوني سعودي وآخر غير سعودي.

● تم توزيع المنتجات الثلاثة على المحاسبين القانونيين، وذوي الاختصاص، واستلمت الوزارة اجاباتهم، وحولتها الى المكتب الذي قام بتحليلها، ثم اعداد تقرير لوزارة التجارة عنها، وتلا ذلك اجتماعات متعددة ما بين وزارة التجارة والمحاسبين القانونيين، ودراستها من اللجنة العليا للمحاسبة القانونية السابق ذكرها.

● ثم عقد الندوة الثانية لقسم المحاسبة بجامعة الملك سعود في عام ١٤٠٢هـ وجرى خلالها مناقشة سبل تطويرها، وكان من بين مواضيع الندوة الساعي تطوير ومعايير المحاسبة في المملكة[٢] الذي اورد بالتفصيل جانب تطوير المهنة في المملكة وما تم الاخذ به والاذن وسهم الطرق الى هذا الموضوع من الغرض عند اجابة السؤال الثاني.

٣- القسم الثالث: اصدار وزارة التجارة العدد من مقومات المهنة «١٤٠٦هـ».

● أصدرت وزارة التجارة منتجين من منتجات الرحلة الثانية عن تطوير مقومات المهنة السابق ذكرها في القسم الثاني الملاء في كتابين احدهما يختص بالمحاسبة[٤]، والآخر يختص بالمراجعة[٥]، بقرار معالي وزير التجارة رقم ٦٩٢ المؤرخ في ١٤٠١/٢/٢٨هـ للاسترشاد بهما، ثم صدر قرار معاليه متحديد ما يجب الالتزام به تحت رقم (٨٥٢) المؤرخ في ١٤١٠/٧/٢هـ، وجاء في الفقرة الثالثة منه ما نصه (تتولى الإدارة العامة للتجارة الداخلية بوزارة التجارة متابعة التزام المحاسبين القانونيين بأحكام المادة الاولى من هذا القرار وتلقي مقترحاتهم وملاحظاتهم لكي تتولى دراستها واعداد تقرير بما يسفر عنه التطبيق الالزامي لهذه المعايير وما يقترح حول تعديلها او تطويرها وذلك خلال فترة لا تتجاوز شهرين من انقضاء ستتين على تاريخ العمل بما اقرار) وقد تم ذلك فيما بعد ولم يظهر ملاحظات عامة تستدعي التعديل.

● رأت الوزارة اجراء من التنظيم الداخلي للمهنة (المنتج الثالث) الى الجهات المختصة شملت نظاماً جديداً للمحاسبين القانونيين، وشمل النظام جوانب عامة من اوجه تطوير التنظيم الداخلي للمهنة منها: انشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وتشكيل مجلس ادارتها وتحديد مهامها، والوظائف الشرفية على المحاسبين القانونيين، وتحديد الترخيص على السعوديين، وشرط اجتياز امتحان الزمالة الذي تجريه الهيئة للترخيص بمزاولة المهنة.

٤- القسم الرابع: الفترة الانتقالية (١٤٠٧ الى ١٤١٢هـ):

تقع هذه الفترة بعد اصدار مقومات المهنة السابق ذكرها في القسم الثالث للاسترشاد او الجهات المختصة باصدارها وقبل صدور نظام المحاسبين القانونيين عام ١٤١٢هـ، وقد تطلب الاسترشاد، وكذلك ما تلاه من تقرير الالتزام بها، ضرورة التفاعل مع ما يظهر من تساؤلات والاستجابة لها، وحيث ان صدور النظام، ومن ثم العمل من خلال الهيئة سيتطلب وقتاً لدراسته من قبل الجهات المختصة، وللمحافظة على الحماس الذي تجمع في الفترات السابقة قام المهتمون بتطوير المهنة، وقد كثروا نسبياً، بالنظر في العمل التي يمكن العمل من خلالها على يصدر النظام، وكانت جمعية المحاسبة السعودية النشاطة في الجامعة التي بدأت عملها فعلياً في عام ١٤٠٤هـ احد البدائل التي تم النظر فيها العمل من خلالها.

ونظراً لعدم وجود جهاز لجمعية المحاسبة السعودية، وانها تخضع للاجراءات الحكومية في عملها، فكان يقوم بالعمل التطوعي لجان مستقلة مالياً وادارياً وفنياً من الجمعية حسب الجدول في لجنة معايير المحاسبة، وقد كان من اهم ما قامت به تلك اللجان في تلك الفترة في رأيي، هو المحافظة على مسيرة التطوير، والمساهمة في التهيئة لانطلاق الهيئة عندما صدر نظام المحاسبين القانونيين لعام ١٤١٢هـ.

٥- القسم الخامس: صدور نظام المحاسبين القانونيين في عام ١٤١٢هـ الذي انشأ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

نظراً لقرب هذه المرحلة، وتكون منتجاتها واضحة للجميع فإن الطول هنا، ولكني اقول بثقة ان الهيئة اتمت الكثير، ومن اهم ما اتمته الهيئة، ايجاد آليات رسمية للتطوير المنظم الدائم إن شاء الله، ومن تلك الآليات اللجان العاملة، إذ يوجد (٦) لجان حسب نشاطاتها الاساسية مثل: لجنة معايير المحاسبة.. المراجعة.. وكل لجنة مشكلة من محاسبين قانونيين ممارسين، ومن رجال اعمال، ومن مسؤولين في الحكومة، ومن اساتذة الجامعات. ويهم عليها كل الموضوع المتعلق بالمهنة بحكم ان كل موضوع يدخل ضمن اختصاصات احدى اللجان، ويساعدها مستشارون تقوم المهنة نفسها باختيارهم وتحديد مكافآتهم وتتخذ القرارات فيما يكون من صلاحياتها، وترفع ما ليس منها لمجلس الادارة الذي يتكون من ثلاثة عشر عضواً تم عن التركيبة تقريباً.

ولما ان تتصور جدوى وجود ما يزيد على (٦٠) عضواً من ذوي الاختصاص والاهتمام، فضلاً عن مستشاريهم الآخرين، يتداخلون من خلال المهنة، وعلى مدار الكثير من سبع سنوات لم تتوقف، وانما يزداد المساهمون العاملون رغبة في استمرار المساهمة ولا يشرد الآخرون في قبولها.

ويجب قبل اختتام اجابة هذا السؤال ان انوه بتفاعل المسؤولين الحكوميين من ذوي الصلة المباشرة بالمهنة، الوارد ذكرهم على صفحة (١٢٦) وما بعدها من كتاب الوزارة[٥]، والمسؤولين الآخرين على سعة علمهم، وقيامهم بالمتابعة الدائمة المستمرة، سواء ما وصلهم كتابة من المهتمين بتطوير المهنة، او ما كان يطرح عليهم في كل فرصة لقاء معهم من متطلبات تطويرها، وطلب العون. فقد كان لهم الفضل كبير فيما تم من اصدار من مقومات المهنة، ولا نود ان نذكر اسماء محددة لاستحالة الاحاطة بهم جميعاً، فلهم الشكر، ونرجو من الله ان لا يحرمهم الاجر، كما اود تأكيد ان للاتصال الشخصي المباشر اثر على كافة المستويات، دورا هاما مؤثرا لا يستهان به، وقد عم بروزه بشكل ظاهر.

احد مقومات المهنة

● «الرياض»: ما هو تأثير العولمة على مهنة المحاسبة، وهل المعايير الدولية ستحل محل المحلية؟

- الراشد: يشير من السؤال ان المقصود هو معايير المحاسبة المالية، وسأقصر اجابتي على جانب منه لضيق المجال، وسعة موضوع العولمة، وقد اجد له قريباً إن شاء الله، وهو مقارن معايير المحاسبة الدولية محل العولمة، وإذا ما اخذنا (معايير المحاسبة المالية) نجدها احد المقومات السابق ذكرها من متطلبات تطوير المهنة لتحقيق المجتمع، ولا يمكن فصله عن المهنة ككل ومعالجته على نحو مستقل دون غيره، واحل التركيز عليه يعود الاثر المباشر على المنشآت التجارية عامة، وهي الشركات الدولية العملاقة خاصة، ومنافسته من وجهين كما يلي:

● المملكة العربية السعودية

- لقد تم عند الاجابة على السؤال الاول ذكر مراحل تطوير المهنة، ومنها دراسة مقومات المهنة في اكثر من دولة[١]، ومن يقوم باعدادها، بما في ذلك معايير المحاسبة المالية - ومتابعة تطبيقها وتطويرها، وظهر ان كل الدول المتقدمة تعد معايير المحاسبة المالية محليا، كما تم في المرحلة الثانية دراسة بمثل اعداد مقومات المهنة في المملكة[٢] و[٣] بعمق وشمول، ومنها الاهتمام بالمعايير التي تعدها المهنة معايير المحاسبة الدولية، وتم التوصل بعد دراسة مقارنة وتأسيس مستجدة عدم ملاءمة ذلك[٣]، واعتبار المملكة منتمية جوهره ما يلي:

- تحديد اهداف المحاسبة المالية، وتعريف مفاهيمها.

- دراسة المعايير المتوفرة من كافة المصادر ما تصدره «لجنة معايير المحاسبة الدولية» الاتحاد الامريكي، المعاهد الانجليزية.. الخ) للاخذ منها بما يتفق مع الاهداف والمفاهيم التي اعلنت بها المملكة، وتحويل ما لا يتفق معها إن امكن ثم اعتمادها.

- ايجاد المعايير التي لا تتوفر في مصدر من المصادر المتوفرة في العالم.

ويوجد تفصيل عن كيفية اختيار المنهج الذي اتخذ به المملكة في كتاب وزارة التجارة صفحة (٢١٤) وما بعدها، وفي الدراسة الواردة في منجزات جامعة الملك سعود[٢] الندوة الاولى لسبل تطوير المهنة الثانية عام ١٤٠١هـ[٣] والندوة الثانية لسبل تطوير المهنة الثالثة عام ١٤٠٢هـ، وقد جاء في توصيات الندوة الخامسة عن سبل تطوير المحاسبة عام (١٤١٠هـ)[٧] ان المملكة اصبحت رائدة في مجال تطوير المهنة، ورد فيها ما نصه: «... التأكيد على سلامة النهج الذي سارت عليه المملكة العربية السعودية في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة...».

ويظهر من ذلك ان الامر استقر في المملكة منذ اكثر من خمسة عشر عاماً وقد استبعد النهج عدداً من معايير المحاسبة والمعمول في الغرب، ونرجو من الله التوفيق لها والعون والتوفيق للجميع، البلدان الاخرى.

سأناقش موضوع العولمة، ومزايا وعيوب معايير المحاسبة الدولية، في رد آخر إن شاء الله، كما سبق ان ذكرت، وسأكتفي في هذه الاجابة بالمبادىء العامة المتفق عليها، وتضرب مثل بالدول المتقدمة.

- لا يختلف عند المحاسبة ولا ممارسوها على ان مقومات المهنة تتأثر بشكل مباشر بالبيئة التي تصدر فيها المتطورة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقوانين اثر كبير على مقومات المهنة، ومنها معايير المحاسبة المالية، وتؤكد المهنة معايير المحاسبة الدولية نفسها ذلك في مقدمتها.

- ويطلق على قرارات لجنة معايير المحاسبة الدولية موقف مؤسسيها وهم معاهد المحاسبة الاهلية في كل من «استراليا، كندا، فرنسا، المانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، انجلترا، الولايات المتحدة الامريكية»، ومن المتوقع ان يتصل اهتمامهم على إعداد وتطوير المقومات التي لها اثر كبير على احتياجات بلدانهم والشركات الدولية الكبيرة من جنسياتها.

- ورغم ما ذكر في الفقرة السابقة من غلبة الهيئات الغربية لمنهجها لا نرى في داخل دولها تطور وتوسع عملية إعداد مقومات المهنة في بلدانها ومنها معايير المحاسبة المالية، وتلمس تركيزها غير عادي على هيئات تطوير المعايير محليا في السنوات الاخيرة في انجلترا والولايات المتحدة مثلا، فقد ظهر بكثافة في الصحف السيارة اهتمام بين من قبل الاجهزة التشريعية صاحبة الصلاحية نظاما في إعداد المعايير، ومن ذلك تهديدها بإعادة النظر في تفويضها للهيئات القائمة حاليا بإعداد مقومات المهنة، لعلها على تطويرها لتكون اكثر جدوى للخدمة مهنتهم، ورغبتها لتكون اقدر على انتاج مقومات تكون متسقة مع تطور بيئتها، ومطلقة لأغراض البلاد التي هي فيها.

لدولة كان هذا واقع تلك البلدان، التي هي الامثلة المؤثرة في قرارات تلك اللجنة، سواء من حيث الوضوح الاعداد او التطوير او الاتجاه، اي انها لا تزال تقدم اجهزة إعداد المعايير، وتراقبها وتطلب منها المزيد من المعايير كما ورد، فإن طرق المعايير الدولية محل معاييرها وتأثيرها إعداد المعايير اثر غير وارد، وإلا كان تصرفها هذا فيه شذوذ وخلل كبير، وهو من غير المتصور ان تقع فيه في ظل موضوعيتها ومنهجها في معالجة امورها.

- كما ان مقصودة لجنة معايير المحاسبة الدولية من معايير يقتصر على مواضيع محدودة نسبيا، ولا تصدر تفسيرا وتفصيلا لما تصدره من معايير لتيسير تطبيقها كما يفعل معهد المحاسبين الامريكي.

وقد وضعت لجنة معايير المحاسبة الدولية مؤخرا بمراقبتها خصوصا لاصدار معايير تغطي المواضيع التي لم يصدر لها معايير، وأوجدت لجنة للتفسير والتفصيل اللازمة للتطبيق، وهذا ما انتقد معهد المحاسبين الامريكي برنامجها للتفسير الوقت الذي خصصته له، وتلمس الفارق، واشار إلى ان ذلك سيعرضها نوعية المعايير إلى خطر حقيقي، كان تفسير احد المسؤولين ذو الصلة بلجنة إعداد المعايير، إن اللجنة ليس لها خيار إلا الاستعجال، لأن الشركات العالمية الكبيرة ستأخذ بمعايير المحاسبة الامريكية قريبا إن لم تصدر لجنة المعايير الدولية مايعالج المواضيع المشار إليها، وان تحت تلك الشركات ذلك الذي تعود لتطبيق معايير المحاسبة الدولية ايضا.

ورأى ان معايير المحاسبة الدولية لن تحل محل معايير المحاسبة المالية المحلية ومن ثم فإن إعداد معايير المحاسبة المالية المحلية لن يتوقف فيما سبق ذكره، ولكن الواقع وفي ضوء تقارب المصالح، واحتياج كل بلد لموارد مالية قد تكون موجودة في بلد آخر، ان تتقارب المعايير التي يتم الاخذ بها، وفي هذا فائدة للجميع، ولا اقول تتطابق، وان يكون جوهر التقارب، تحديد الموروثات والمؤهد ليحكم المجال المالي، والمستثمر، وغيره من مستخدمي القرارات الاقتصادية، اثرها على التقارير المالية، ومن ثم على قراراته الاقتصادية.

الجمعية تطور البرامج

● «الرياض»: ما هي سبل وطرق التعاون بين الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وجمعية المحاسبة السعودية - جامعة الملك سعود، والحد الفاصل بينهما وصلاحيات وإمكانيات كل منهما والدور الذي تقوم به تلقائيا.

- الراشد: لقد تطرقت في الفقرة الانتقالية عند إجابة السؤال الاول، إلى اثر تلك الفترة على جمعية المحاسبة السعودية، وما سأتطرق إليه الآن هو دور جمعيات المحاسبة الخيرية مثل الجمعية، وسأتطرق طبعا هنا لوصف الفارق بينها وبين الهيئات الفنية، مثل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وسابداً بالقول ان التطور الذي مرت به المهنة في العالم، ونتج عنه وجود جمعيات علمية، وهيئات مهنية، ادى أيضا إلى استقرار دور لكل منهما، وان خرج أي منهما عنه حصل ازدواج، وضياع للوقت والجهد، وفقدان المهنة احد اهم سبل توازنها في دعم اقتصاد البلاد.

● جمعيات المحاسبة العلمية مثل جمعية المحاسبة السعودية، يتحسب دورها على تطوير الفكر المحاسبي، ومن خلال تشجيع التأليف والبحوث العلمية ونشرها، ومن المتعارف عليه ان يكون لها مجلة علمية محكمة، مثلا ينشر فيها البحوث، وتساهم في تطوير البرامج الدراسية العلمية، ولكون سابقة في تبني الافكار الجديدة في العالم، وتحاول مزجها في بيئتها «المملكة» مثلا، والخروج من ذلك بنظريات تتصل مع محيط بيئتها، وتراقب مسار المهنة على مستوى مرتفع شامل، وتسير اتجاهاتها العامة، وقد جاء في نظام جمعية المحاسبة السعودية على اهدافها ما نصه:

- تنمية الفكر العلمي في مجال تخصص الجمعية وتطويره.

- إتاحة الفرصة للعاملين في مجالات اختصاصات الجمعية للاسهام في حركة التقدم العلمي في هذا المجال.

- تيسير تبادل الانتاج العلمي والافكار العلمية في مجال اختصاصات الجمعية بين الهيئات والمؤسسات العلمية داخل المملكة وخارجها.

- تشجيع الشورة والقيام بالدراسات اللازمة لرفع مستوى الاداء في مجالات اختصاص الجمعية في المؤسسات والهيئات المختلفة.

أما امكانياتها فحسب علمي انه يوجد سكرتير إداري للجمعية وانها تتعاون مع ذوي الاختصاص في مجال نشاطاتها.

الهيئات المهنية مثل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين يتحسب دورها في تنظيم المهنة ومراقبة اداء منسوبيها، وإصدار مقومات المهنة وتعديلها، ويظهر فيما يلي ما جاء نصا في نظامها:

- مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة.

- وضع القواعد اللازمة لامتحان الحصول على شهادة الزمالة على ان يشمل ذلك الجوانب الفنية والعملية والعلمية لمهنة المراجعة بما في ذلك الانظمة ذات العلاقة بالمهنة.

- تنظيم دورات التطوير المستمر.

- إعداد البحوث والدراسات الخاصة بالمحاسبة والمراجعة وما يتصل بهما.

- إصدار الدوريات والكتب والنشرات في موضوعات المحاسبة والمراجعة.

- وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية للتأكد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتقيد بأحكام هذا النظام ولوائحه.

- المشاركة في الندوات واللجان العلمية والادارية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

أما إمكانياتها فيوجد بها حسب علمي «٢٠» موظفا مابين محاسبين وإداري ويتعاون مع ذوي الاختصاص في مجال نشاطاتها.

● وقد شاركت في الاختبار في المملكة نتيجة مساهمتي في المشورة الانتقالية السابق ذكرها في «القسم الرابع» من إجابة السؤال الاول، وتم بعد صدور نظام المحاسبين القانونيين «٥»، وإنشاء الهيئة، تداول مابين وزارة التجارة والجمعية والهيئة، تم من خلاله بلورة مناهج من عناصل بينهما.

نص مطلق في نظام الهيئة

● «الرياض»: هناك عدة جهات مسؤولة عن إعداد معايير محاسبية مالية في المملكة فهل هذا تضارب بينها؟

- الراشد: لقد سبق ان من حيث المبدأ، مسؤولية الهيئات او التخصصات الاختيارية في النظام الذي يوجدها، وسابدأ الاجابة على هذا السؤال على هذا الاساس، ثم سأتطرق إلى تجارب الدول الاخرى.

● إذا ما نظرنا إلى الامر من الزاوية النظامية وجدنا ان نظام المحاسبين القانونيين الذي صدر عام ١٤١٢هـ «٥»، وانشأ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، نص على ما يلي:

انشأ هيئة تسمى «الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين» تعمل تحت اشراف وزارة التجارة الغرض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتفاع بمستواها وتولى على الاخص ما يلي: ثم ذكرت عدة عناصر منها «... مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة، وقد نص مطلق.

● اما إذا نظر الامر من خلال تجارب الدول الاخرى، فكلها تتفق حسب علمي، على ان إصدار معايير المحاسبة المالية يتم من جهة واحدة، ولم حدث غير هذا الظهر تضارب في المعايير، وعدم اتصال بينها، ينتج عنه فقدان اهم عناصر قبول معايير المحاسبة المالية من قبل مستخدمي التقارير المالية التي تعد في ضوئها، وسخرية بالغة في تطبيقها من قبل المحاسبين، وفي الناتج من سلامة التطبيق وملاءمته من قبل مراجعي الحسابات، ومن ثم تكون النتيجة النهائية قوائم مالية غير موثوق بها، وينتج عن ذلك اثر سلبي بالغ على القرارات الاقتصادية، ومن ثم على استثمار الاموال، وبالتالي على الاقتصاد ككل.

● قد يتبادر إلى ذهن القارىء الكريم السؤال التالي: كيف حلت الدول الاخرى موضوع وجود اكثر من جهة يقع على عاتقها مسؤولية الرقابة على المنشآت، مثلا فيوجد المركزية مثل مؤسسة النقد، ديوان المراقبة العامة، وزارة الزراعة على المنشآت الزراعية المساهمة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على الجمعيات الخيرية.. وهكذا؟

لقد حلت الدول التي لي علم بتجاربها ذلك من خلال قيام الجهة المعتمدة رسميا بإصدار المعايير مثل معهد المحاسبة الامريكي، بإصدار مايتعلق على كل المنشآت، وبعد ذلك تقوم بإصدار معايير تكميلية متخصصة، تعالج جوانب تتفرد بها نشاطات معينة مثل البنوك، المنشآت الزراعية، الخ.

ويراعى في هذا الشأن ان الجهات الرقابية مثل مؤسسة النقد لها ان تطلب ما تشاء من المعلومات والبيانات، ولن تصدر ما تشاء من التعليمات بما يضمن لها القيام بمسؤولياتها، كما ان لها ان تطلب انتباه الجهة المسؤولة عن إعداد المعايير لأي نقص أو خلل فيما يتعلق بالمعايير لمعالجته، وعلى الجهة المعدة للمعايير ان تكون على اتصال مستمر ومنتظم مع تلك الجهات للاستفادة من